متضرّرون رفعوا صوتهم إلى المسؤولين و«المالية» و«هيئة الاستثمار» تبحثان تسوية الأزمة

4 مليارات دينار

دفعات مقاولين عالقة بذمة الحكومة... منذ 18 شهراً!

| كتب رضا السناري |

أفادت مصادر ذات صلة لـ«الراي»، بأن حجم الدفعات الحكومية العالقة للمقاولين والشركات المتعاقدة مع الوزارات والجهات الحكومية يقارب 4 مليارات دينار، فيما يرجح تصاعد قيمة هذه المطالبات لنحو 5 مليارات حتى نهاية 2021، بما يشكل 21.7 في المئة من إجمالي مصروفات السنة المالية الحالية المقدرة بـ23.048 مليار دينار.

وفي هذا الخصوص، بينت المصادر أن متضررين من تأخر الدفعات الحكومية، والذين تتسع دائرتهم لتشمل قائمة طويلة من أسماء الكيانات التشغيلية التي فاز بعضها بعقود حكومية منذ نحو عامين، أعدوا حصراً مبدئياً، أظهروا خلاله أن هناك دفعات تعاقدية مستحقة لهم على وزارات وجهات حكومية لم يصرفوها منذ 18 شهراً، موضحين أن هذه المبالغ العالقة تتضمن دفعات تعاقدية مباشرة، وتسهيلات محددة، ودفعات مناقصات.

تبويبات مصرفية

وحسب المصادر لا تبدو البنوك بعيدة عن مخاطر تأخر دفعات المقاولين والشركات، حيث نوهت إلى ارتباطها بما يقارب 1.5 مليار دينار، من شرباكة المتأخرات، مبينة أن هذه المبالغ لا تصنف بالضرورة كقروض، لكن تترتب عليها تبويبات مصرفية مع المنفّذين، في شكل تمويلات واعتمادات وحوالات وضمانات بنكية، وغيرها من الخدمات التي تقدمها البنوك للشركات والمقاولين الفائزين بالمشاريع الحكومية.

وإلى ذلك، عُلم أن هناك تنسيقاً بين الأطراف المتضررة لرفع معاناتها إلى الجهات المعنية، وأنها نجحت بالفعل في إيصال صوتها إلى بعض المسؤولين، مشيرة إلى أن من ارتدادات ذلك فتح نقاش لدى الجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارة المالية، والهيئة العامة للاستثمار باعتبار أن الأخيرة مسؤولة عن إدارة السيولة العامة.

تسريع الصرف

ولفتت المصادر إلى أن لقاءات جمعت بعض ممثلي المقاولين والشركات بمسؤولين حكوميين، حيث بحثوا أزمة تأخر دفعات المشاريع وخطورتها، وذلك في مسعى للتوصل إلى حلول تسهم في تسريع صرف المبالغ العالقة في «الجيب» الحكومي لفترات تخالف بنود العقد وتضر بالقطاع الخاص.

ولعل ما يزيد معاناة المقاولين والشركات، أنه رغم تأخر الوزارات والجهات الحكومية في صرف دفعاتهم، فإن هناك تمسكاً حكومياً باستمرار الأعمال التعاقدية، خصوصاً الخدمية، حيث تضغط بعض الجهات باتجاه ألا يصاحب تأخر دفعاتها أي تعطيل بالمواعيد المجدولة، ما يشكل ضغطاً مزدوجاً على الشركات والمقاولين.

نقاش المقاولين

ويبدو أن نقاش المقاولين والشركات المتعاقدة مع الوزارات والجهات الحكومية حول أزمة تأخر دفعاتهم لم يعد سراً، لا سيما بعد أن كبرت كرة ثلج متأخراتهم، إلى الحدود التي أدت إلى نشوء تهديدات بأزمة نظامية، ليس أقلها تعطل أو توقف هذه الشركات والمقاولين عن دفع مستحقات ورواتب عمالتهم.

ونتيجة لذلك، تواجه هذه الكيانات مخاطر الانكشاف على اضطرابات عمالية، ومطالبات قانونية قد تتعرض لها بسبب تعثرها المحقق أو المحتمل بدفع الرواتب، وبالتالي اتهامها بالتهرب من دفع مستحقات عمالتها، ما يترتب عليه مواجهة شروط جزائية وإجراءات قانونية تؤثر على سمعة الشركات والمقاولين، قضائياً ومالياً، وكذلك ستُدرج هذه النتائج ضمن سابقة أعمالهم، ما قد يقلل فرص توسعهم مستقبلاً مع جهات أخرى.

ومن هنا جاء التحرك نحو البحث عن حلول للخروج من مأزق صرف متأخرات المقاولين، لكن هذه المرة بشكل أكثر تنظيماً، حيث تم على ما يبدو دمج جميع المشاكل التي تصنف في هذا الإطار بملف واحد، بعنوان «أزمة متأخرات الدفعات الحكومية بين الواقع والحلول الممكنة» ونقله للجهات المعنية التي تبحث معالجته حالياً بأكثر من سيناريو.

5 مليارات
دفعات متأخرة لنهاية 2021

21.7 في المئة
من مصروفات العام تعادل الدفعات المتأخرة

1.5 مليار
ارتباطات مصرفية بـ «شرباكة» الدفعات

استمرار تعطل الدفعات يقود لأزمة تعثر بالرواتب

تمسك حكومي باستمرار سير جدول الأعمال التعاقدية خصوصاً الخدمية

40.8 مليار دينار سُحبت من «الاحتياطي» في 6 سنوات

كشف تقرير ديوان المحاسبة أن صافي السحوبات من صندوق الاحتياطي العام بلغ 40.8 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2015 /2016 وحتى نهاية 2020 أي نحو 6 سنوات بواقع مليار دينار كل شهر.

وأوضح التقرير أن السحوبات بالفترة المقابلة السنة المالية 2019 /2020 بلغت 5.65 مليار، وذكر أنه نتيجة السحوبات المتتالية من صندوق الاحتياطي العام فإن صافي قيمة الأصول انخفض إلى 10.3 مليار بنهاية 2020، مقارنة مع صافي أصول بلغت 43.9 مليار في 2015.

وبلغ حجم السحوبات من صندوق الاحتياطي العام خلال الفترة من أبريل وحتى ديسمبر 2020 (أي خلال نحو 9 أشهر وبواقع مليار دينار كل شهر)، 8.9 مليار دينار، وذلك لتغطية عجوزات الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى سداد بعض الالتزامات الأخرى نتيجة انخفاض أسعار النفط وتفشي جائحة كورونا.

إبعاد العجز عن خانة الرواتب على حساب المقاولين

يفتح ارتفاع قيمة مطالبات المقاولين والشركات على الجهات الحكومية لنحو 4 مليارات دينار، ولمدد تخلف عن السداد تصل 18 شهراً، النقاش واسعاً حول الأسباب الحقيقية التي تدفع الجهات الحكومية إلى تأخير دفعاتها رغم اعتماد ميزانية عن السنة المالية الماضية 2020/2021 تتجاوز 21.5 مليار دينار، وعن السنة المالية 2021-2022، بـ23.048 مليار.

ومحاسبياً يدفع هذا النقاش لمزيد من الأسئلة المنطقية، وفي مقدمتها هل يمكن إقرار عجز وعبوره للعام المالي التالي من دون تغطية؟

من حيث المبدأ، يلحظ من البيانات الرسمية التي نشرتها «المالية» حول الميزانية العامة عن السنة المالية 2021-2022

أن الإيرادات التقديرية تبلغ 10.9 مليار دينار، وأبرز ملامح الصرف الرئيسية هي 71.6 في المئة (نحو 16.5 مليار دينار) موجهة للمرتبات والدعوم، وتوفير الدرجات الوظيفية الجديدة اللازمة في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة وعددها 21 ألف درجة، في حين أن 15 في المئة من المصروفات موجهة للمشاريع الإنشائية، بارتفاع 20 في المئة عن ميزانية السنة الماضية ما يسهم في دعم الدورة الاقتصادية المحلية.

وبقراءة سريعة لهذه الأرقام يمكن فك شفرة السر، وهي أن غالبية مصروفات الميزانية العامة موجهة إلى تغطية الرواتب وما في حكمها التي تقدر تكلفتها شهرياً بنحو 750 مليون دينار، ومع ذلك لم يكن صرف دفعات ومستحقات المقاولين والشركات أولوية لدى الجهات الحكومية، وربما «المالية» نفسها في ظل مخاطر نفاد السيولة العامة.

ورغم أنه وحسب البيانات المعلنة تعد مشاريع البنى التحتية والطرق والمشاريع الإسكانية والمرافق الصحية الجديدة من أهم أوجه الصرف للمشاريع الإنشائية، وأن بقية المصروفات تشكل 12 في المئة وهي مصروفات جارية، إلا أن «المالية» سعت خلال العامين الماليين المنتهين واللذين بلغ عجزهما نحو 23 مليار دينار، إلى تجنب التعرض لأزمة تعثر بالرواتب، رغم أنها لم تخف مخاوفها من ذلك، وفضّلت على ما يبدو نقل تداعيات أزمة السيولة إلى المقاولين.

لكن قد يخرج أحد المتذاكين محاسبياً ويقول «يُفترض نظرياً أن تكون (المالية) غطت جميع مبالغ العجز لديها معززة ببلوغ النفط مستويات سعرية لم يصلها خلال العامين الماضيين بعد تسجيله أكثر من 75 دولاراً للبرميل أخيراً، علاوة على قيام الهيئة العامة للاستثمار بإعادة تبويب أصول مؤسسة البترول، بنقلها من دفاتر صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة مقابل 2.5 مليار دينار، وذلك في مسعى لتوفير مستويات إضافية من السيولة، وقبل ذلك نقل جميع الأصول السائلة وفي مقدمتها الأسهم المدرجة بغرض توفير السيولة».

ورغم وجاهة هذا الطرح إلا أنه ينقصه الالتفات إلى أن إجمالي العجز المسجل في العامين الماليين الماضيين البالغ نحو 23 مليار دينار، إضافة إلى نحو 12 ملياراً مقدرة للسنة المالية الحالية ليبلغ الإجمالي نحو 35 ملياراً، وقياساً بقيمة المبادلات المحققة ومكاسب ارتفاع النفط، وسحوبات الاحتياطي العام تظل الفجوة بين الإيرادات والمصاريف واسعة، ويظل ردم العجز مستبعداً.

وباعتبار أنه لا يمكن المساس بالرواتب وما في حكمها رغم تعقيدات وضع السيولة الحالية، كان الاختيار الأسهل التوجه نحو دفعات المقاولين.

«ميد»: «نفط الكويت» تدعو شركات لمشروع خزانات

مشاكل الميزانية واضطرابات السياسة عطّلت مشاريع «مؤسسة البترول»

| إعداد سعود الفضلي |

ذكرت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت دعت الشركات للتأهل المسبق لعقد بناء خزانات نفط وفقاً لنظام الهندسة والمشتريات والبناء، على أن تقدم مستندات طلب التأهل في موعد أقصاه 22 أغسطس المقبل، مضيفة أن سعة الخزان الواحد تصل إلى 100 ألف برميل من النفط.

من جهة أخرى، أشارت «ميد» إلى أن الكويت شهدت انخفاضاً كبيراً في نشاط المشروعات على مدار العامين الماضيين وسط جائحة كورونا وتحول العالم بعيداً عن الوقود الأحفوري، لافتة إلى أن مؤسسة البترول تضررت بسبب مشاكل الميزانية المتتالية والاضطرابات السياسية التي أعاقت قدرتها على اتخاذ إجراءات، وكانت هناك تأخيرات وتعطيلات كبيرة في المشاريع التي تديرها من خلال الشركات التابعة لها.

ولفتت المجلة إلى أنه في أغسطس 2020، قررت مؤسسة البترول خفض إنفاق قطاع النفط بنحو 2.3 مليار دولار للسنة المالية 2020/ 2021 وسط استمرار ضعف أسعار النفط، منوهة إلى أن المؤسسة اتفقت مع وزارة المالية على خفض ميزانيتها لإنتاج النفط والغاز إلى 3 مليارات دينار (9.9 مليار دولار) من 3.7 مليار دينار (12.2 مليار دولار)، واعتبرت «المالية» أن ارتفاع تكاليف قطاع النفط غير مبرر بسبب ظروف السوق والعجز المتزايد في الميزانية.

وأشارت «ميد» إلى أن شركة نفط الكويت خفضت في يوليو 2020، 25 في المئة من ميزانية خطتها الخمسية الحالية بهدف المساهمة في «الاستقرار المالي للدولة» وسط التفشي المستمر لجائحة كورونا، موضحة أنه قبل خفض الميزانية، وافقت الحكومة على إنفاق 27.7 مليار دينار (90.1 مليار دولار) في خطة التنمية الخمسية لـ«نفط الكويت»، إلا أنه تم تخفيض هذا المبلغ بمقدار 7 مليارات دينار (22.7 مليار دولار) إلى 20.7 مليار دينار (67.3 مليار دولار).

وذكرت «نفط الكويت» أيضاً أنها ستخفض نحو 18 في المئة من ميزانيتها التشغيلية للسنة المالية 2020/ 2021، مضيفة أن تفشي فيروس كورونا والانخفاض المرتبط به في أسعار النفط أجبر الحكومة على توجيه جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، لمراجعة خطط الإنفاق الرأسمالي والميزانيات التشغيلية.

وأكدت «ميد» أنه وسط تخفيضات كبيرة في الإنفاق تقلصت عملية إرساء عقود من قبل الشركات التابعة لمؤسسة البترول، وتأثر نشاط مشروعات الهيدروكربونات بشكل كبير نتيجة لذلك.

> **تقلص إرساء عقود الشركات التابعة وسط تخفيضات كبيرة بالإنفاق**

أخبار الشركات

سهم «كميفك» يعود للتداول

قرّرت بورصة الكويت إعادة تداول أسهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» اعتباراً من اليوم.

وأوضحت البورصة أن إعادة التداول على أسهم «كميفك» تأتي بعد انتهاء الشركة من إجراءات تخفيض رأس المال.

«هيئة الأسواق» تعتمد مستند الاستحواذ على «أسمنت الهلال»

وافقت هيئة أسواق المال على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المُقدم من شركة السهم الفضي العقارية على جميع الأسهم المُتبقية في شركة أسمنت الهلال، مقابل سعر العرض المقدم بقيمة 0.0953 دينار للسهم.

وأفادت «الهلال» في بيان للبورصة بأن فترة التجميع ستبدأ بتاريخ 5 يوليو وتنتهي 12 أغسطس المقبلين، كما سيتم نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي وكل المستندات المُتاحة للاطلاع على المواقع الإلكترونية لشركة المركز المالي الكويتي (ممثلاً عن مقدم العرض)، وموقع (أسمنت الهلال) وموقع بورصة الكويت.

مناقصة لتحالف «المعامل» بـ 56.8 مليون دينار

كشفت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات عن ترسية مناقصة من شركة نفط الكويت على تحالف تقوده «المعامل» مع شركة إدارة التكنولوجيا البيئية، بمبلغ إجمالي 56.8 مليون دينار.

وذكرت «المعامل» أن المناقصة تتعلّق بمشروع شمال الكويت للحفر والنقل والمعالجة (ZONE 2) في المنطقة الشمالية، لافتة إلى أنها ستفصح عند توقيع العقد أو حدوث أيّ مستجدات أخرى.

الدينار الكويتي 1 KD

3.322 | 2.779 | 2.375

المؤشر الكويتي

السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
6.463	7.463	5.383

تقرير اقتصادي

«سلق الميزانية»... إخفاق فني لا تبرره الأزمة السياسية

• وزير المالية بعد تحذيره سابقاً من معدل الإنفاق يفتخر بزيادة العلاج بالخارج 105 ملايين دينار

• ضعف كفاءة مناقشة الميزانيات السابقة يستوجب تطويره لا تقليصه أو الاستناد إليه لفرض واقع قاصر

مع تأكيد أن الحكومة ونوابها يستعجلون سنوياً عملية إقرار الميزانية من دون نقاش عميق، فإن مناقشة الميزانيات العامة خلال السنوات السابقة لم تكن أصلاً على مستوى الطموح المفترض، وهو وضع يستوجب رفضه وتطويره، لا تقليصه، أو الاستناد إليه لفرض وضع قاصر آخر.

رغم ان الأزمة السياسية التي يشهدها مجلس الأمة منذ انتخابه في ديسمبر 2020 عطلت معظم اوجه التشريع والرقابة البرلمانية، فإن آثارها السلبية لم تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل شملت كذلك الجانب الفني، خصوصا في شقيه المالي والاقتصادي.

ولأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية في الكويت يتم التصويت على الميزانية العامة للدولة التي تجاوزت قيمتها 23 مليار دينار، ليس فقط دون نقاش او حتى سؤال او استفسار واحد عن طبيعة مصروفاتها، إنما أيضا من خلال الاعتماد على التقارير الواردة من الحكومة، لا من لجنة الميزانيات البرلمانية المعنية بدراسة التقارير الحكومية وإبداء الملاحظات عليها، في وقت تعتبر مصروفات الميزانية الحالية لعام 2021 -2022 الأضخم في تاريخ الكويت بتوقعات عجز يبلغ 12.1 مليار دينار، اي ما يوازي 52.6 في المئة من اجمالي المصروفات.

السنوات السابقة

وربما يتساءل البعض: أليست هذه طبيعة اقرار الميزانيات السنوية في مجلس الأمة التي يغلب عليها ضعف الجانب الفني والتمرير السريع لموازنات الجهات الحكومية دون تدقيق او نقاش موسع وموضوعي؟

فعلاً , ومع التأكيد على ان الحكومة ونوابها يستعجلون سنويا عملية اقرار الميزانية دون نقاش عميق فإن مناقشة الميزانيات العامة خلال السنوات السابقة لم تكن اصلا على مستوى الطموح المفترض وهو وضع يستوجب رفضه وتطويره لا تقليصه او الاستناد عليه لفرض وضع قاصر آخر , خصوصا ان الميزانية الحالية تأتي ضمن ميزانيات سنوات العجز المالي، وبالتالي يجب ان تناقش بفلسفة مختلفة عن ميزانيات الفوائض وسنوات الإيرادات النفطية المريحة والتي لا تتطلب كثيرا من الجهد الحكومي في الحصول على المليارات لتمويل الميزانية، فضلاً عن أن التساهل في مسألة الاعتماد على تقارير الميزانية كما وردت من الحكومة سيمثل سابقة ربما تتحول الى عرف يجعل الحكومة هي من يعد الميزانية ويوافق عليها دون اي اعتبار للبرلمان ولجانه.

والأهم من المقارنة في عملية "سلق الميزانية" مع السنوات السابقة أن تمرير الميزانية الحالية بالطريقة التي وافق عليها مجلس الأمة "حكومة وأقلية نيابية" ضيع فرصة اعادة هيكلة العديد من اختلالات الميزانية في ظل ثاني اكبر عجز متوقع في تاريخ الكويت، ومن أدنى أوجه اعادة الهيكلة التي ضاعت في جلسة الميزانيات مراجعة اوجه الانفاق على مختلف انواع المصروفات غير الضرورية، ومن أبسطها المهمات الخارجية والمؤتمرات الى المشاريع التي يمكن تنفيذها عبر نظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا بنظام المناقصات العامة لتكون الميزانية الحالية مماثلة على الاقل في مصروفاتها للميزانية السابقة المتضخمة اصلا، وليس رفعها بنسبة 7 في المئة، مع ان الواجب تقليص المصروفات ووضع سقف يمنع رفع الانفاق خلال السنة المالية بعد ان فشلت حكومات سابقة في هدفها لوضع سقف انفاق على مدى 3 سنوات.

إرادة وإدارة

والميزانية العامة في الكويت التي تضاعفت على مدى 20 عاما 7.4 مرات وصولا الى 23 مليار دينار تحتاج الى عمل طويل وشاق وارادة قوية وادارة كفؤة لإحداث تغيير جذري في عقلية التعامل مع الميزانية العامة للدولة بشكل يغلب فيه التحوط المفترض لا الانفلات المعهود، من خلال اعتماد خطة من مرحلتين، بالتزامن مع إقرار الميزانية: الأولى عاجلة على المدى القصير يتوقف خلالها استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة المقدرة بـ 10 في المئة من إجمالي الإيرادات النفطية لدعم ايرادات السنة المالية 2021-2022 بمليار دينار، وهو ما يتم تنفيذه فعلاً وضريبته بالطبع وقف تمويل صندوق احتياطي الأجيال بالموارد السائلة للعام الثاني على التوالي، إلى جانب توريد الأرباح المحتجزة من مؤسسة البترول الكويتية والجهات الأخرى، أو الاقتراض من هذه الجهات على أساس استثماري، والعمل على خفض ميزانية الجهات الحكومية.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في الجانب الاستراتيجي من الخطة، على المديين المتوسط والطويل، عبر استخدام أموال الميزانية كأداة للإصلاح الاقتصادي، لاسيما تنمية الايرادات غير النفطية وخلق فرص العمل للمواطنين وتعديل التركيبة السكانية وخلق فرص الاستثمار التي تحفز أموال الودائع في البنوك، فضلاً عن جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد، إلى جانب العمل على إصلاح حال أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كي تستوعب أكبر عدد ممكن من الشباب الكويتيين القادمين لسوق العمل في السنوات المقبلة، بما يخفف العبء على مصروفات الرواتب التي تلتهم 53 في المئة من حجم ميزانية الدولة.

تناقض «المالية»

اللافت انه بعد جلسة اقرار الميزانية العامة، أعرب وزير المالية خليفة حمادة عن شكره وتقديره لأعضاء مجلس الأمة على تعاونهم في إقرار الميزانية، والتي تضمنت، حسب تصريحه، ارتفاعا في بنود الإنفاق الجاري مقارنة بالسنة الماضية بـ687 مليون دينار، وهو نفس الوزير الذي تحدث سابقا عن "ضرورة معالجة شح موارد الدولة وأهمية السحب من احتياطي الأجيال القادمة والاقتراض من الدين العام لمعالجة مشكلات السيولة في المالية العامة"، بل إن الوزير أدرج زيادة مصروفات العلاج بالخارج بمبلغ 105 ملايين دينار، أي بنسبة تتجاوز 25 في المئة عن المصروفات السابقة، كأحد الأمور التي تستحق شكر وتقدير النواب الموافقين على ميزانية الدولة الجديدة، مع أن مجلس الوزراء في أكثر من مناسبة أعلن عن "أهمية تقليص مصروفات العلاج بالخارج وتقنينه للمستحقين"، حسب ما ورد في البيانات الرسمية للحكومة!

عملية إقرار الميزانية بهذا الشكل الذي تم في جلسة الثلاثاء الماضي إخفاق فني لا تبرره الأزمة السياسية التي يبدو أنها ستستمر معنا - بشكلها الحالي أو بتحوراتها - أشهرا، وربما سنوات قادمة، إذ لا يمكن أن تكون مالية الدولة التي تتضاءل مهنيتها وكفاءتها عاما تلو الآخر ضحية لأزمة سياسية أو طموحات شخصية.

محمد البغلي
albaghli74@gmail.com

التساهل في الاعتماد على تقارير الميزانية كما وردت من الحكومة سيمثل سابقة ربما تتحول إلى عرف متكرر

أخبار الشركات

«هيئة الأسواق» توافق على نشر عرض الاستحواذ الإلزامي على «الهلال»

وافقت هيئة أسواق المال على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة السهم الفضي العقارية على جميع الأسهم المتبقية في شركة أسمنت الهلال، مقابل سعر عرض مقدم بقيمة 0.0956 دينار للسهم الواحد.

يذكر أن فترة التجميع ستبدأ اعتباراً من 5 يوليو المقبل حتى 12 أغسطس المقبل، كما سيتم توفير مستند عرض الاستحواذ الإلزامي وكل المستندات المتاحة للاطلاع على موقع شركة المركز المالي، ممثلاً عن مقدم العرض، وموقع الشركة محل العرض (أسمنت الهلال)، وموقع بورصة الكويت للأوراق المالية.

ترسية مناقصة على تحالف بقيادة «المعامل» بـ 56.8 مليون دينار

كشفت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات عن ترسية مناقصة من شركة نفط الكويت على تحالف تقوده «المعامل» مع شركة إدارة التكنولوجيا البيئية، بمبلغ إجمالي قدره 56.8 مليون دينار.

وقالت «المعامل» إن المناقصة تتعلّق بمشروع شمال الكويت للحفر والنقل والمعالجة (ZONE 2) في المنطقة الشمالية.

ولفتت الى أنها ستقوم بالإفصاح عند توقيع العقد أو بأي مستجدات أخرى.

«كميفك» تعود إلى التداول اليوم

أعلنت بورصة الكويت إعادة تداول أسهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) اعتباراً من اليوم، وذلك بعد الانتهاء من إجراءات تخفيض رأس المال.

«بوبيان»: المحجم مديراً للخدمات الخاصة

أفاد بنك بوبيان بتعيين عبدالله المحجم في منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة لدى البنك، اعتبارا من أمس، وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي.

«أجوان» تتلقى عرضاً لشراء حصتها في أرض بالإمارات

حصلت شركة أجوان الخليج العقارية على عرض سعر لشراء حصتها في أرض الزوراء الموجودة في إمارة عجمان بدولة الإمارات، على أن يجتمع مجلس الإدارة اليوم الساعة الواحدة لاتخاذ القرار المناسب.

«عربي» ترفع بياناتها إلى «هيئة الأسواق»

لتحقيق شرط عودة السهم مجدداً لردهة التداول

● عيسى عبدالسلام

كشفت مصادر مطلعة لـ"الجريدة" أنه من المتوقع أن تسجل شركة عربي القابضة خسائر بنحو مليون دينار في الربع الأول من عام 2021، على واقع عدم التشغيل الفعلي لشركة مستشفيات الضمان الصحي، التي تعتبر بمنزلة الأصل الرئيسي للشركة، وعدم تحقيقها أرباحا منذ تأسيسها، إذ تصل نسبة مساهمتها 26 في المئة من إجمالي رأسمالها.

وقالت المصادر إن مجلس إدارة الشركة سيعقد اجتماعا اليوم لاعتماد البيانات المالية للربع الأول من العام الحالي، استعدادا لإرسالها إلى هيئة أسواق المال بشأن تحقيق الشرط المتعلق بعودة سهم "عربي القابضة" مرة أخرى إلى ردهة التداول، إذ قررت الهيئة إعادة التداول على أسهمها في بورصة الكويت؛ ما لم يكن سهمها موقوفا لأسباب أخرى.

وجاء قرار الهيئة بعد تسلمها الإفصاح من الشركة في 15 الجاري ومراجعته، وتبين لـ"أسواق المال" استيفاء الشركة للمتطلبات الواردة في قرار مجلس المفوضين، الذي بدوره يؤدي إلى عدم نفاذ قرار إلغاء إدراج أسهم الشركة من بورصة الكويت، بعد أن أصدر مجلس مفوضي الهيئة قرارا منتصف مارس الماضي، بإلغاء إدراج أسهم "عربي القابضة" من بورصة الكويت "السوق الرئيسي" ما لم تتخذ الشركة التدابير اللازمة لاستيفاء أسباب الإيقاف لإعادة أسهمها للتداول خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارها بالقرار.

وبينت المصادر أن شركة عربي القابضة قدمت كل البيانات المطلوبة منها إلى هيئة الأسواق، وتضمن الإفصاح الأول إعلان الشركة عن استثماراتها وإجمالي الديون المستحقة عليها وكيفية سدادها، فيما تضمن الإفصاح الثاني قائمة بالمشاريع المتوقفة والمنهى عقدها في القطاع النفطي مع شركتها التابعة بسبب جائحة كورونا.

ارتفاع مؤشرات البورصة... والسيولة 67.7 مليون دينار

أسهم الوطني وهيومن سوفت وزين وبنك بوبيان ترجح اللون الأخضر

● علي العنزي

استمر النمو في مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية، أمس، لكن على وتيرة أقل من الجلسة الماضية، أمس الأول، وأقفل مؤشر السوق العام "أمس" على مكاسب بنسبة 0.28 في المئة تعادل 17.83 نقطة ليقفل على مستوى 6463.63 نقطة بسيولة جيدة بلغت 67.7 مليون دينار تداولت 372.9 مليون سهم عبر 13855 صفقة، وتم تداول 139 سهماً ربح منها 69 وخسر 50 بينما استقر 20 دون تغير.

وكانت مكاسب السوق الأول أقل إذ اكتفى بنسبة 0.18 في المئة فقط تعادل 12.43 نقطة أبقته على مستوى 7018.44 نقطة بسيولة اقتربت من 33 مليون دينار، هي أقل من سيولة السوق الرئيسي.

وتم أمس، تداول حوالي 90 مليون سهم في السوق الأول من خلال 4790 صفقة، وربحت 10 أسهم مقابل تراجع 12 واستقرار 3 دون تغير.

وسجلت مؤشرات الرئيسي نمواً كبيراً وتفوقت بالسيولة كذلك، إذ ربح المؤشر نسبة 0.58 في المئة تعادل 31.11 نقطة ليقفل على مستوى 5383.44 نقطة بسيولة كبيرة بلغت 34.8 مليون دينار تداولت 283.1 مليون سهم عبر 9065 صفقة، وتم تداول 114 سهماً ربح منها 59 وخسرت أسهم 38 شركة واستقر 17 دون تغير.

تذبذب كبير

بعد بداية نارية سجلتها كثير من الأسهم ذات النشاط والسيولة بلغت بها أسعار جديدة لمعظمها خصوصاً سهم الوطنية العقارية، الذي لامس مستوى 220 فلساً وهو السهم منزوع الأرباح قبل جلسة فقط مستعيداً جميع ما فقده جراء تعديل السهم.

كذلك نشط سهم أجيليتي واقترب من حاجز الدينار مجدداً بداية الجلسة وتحركت أيضاً أسهم صناعات وطنية ومزايا وإيفا ومزايا وحققت مكاسب كبيرة لكن الوضع الإيجابي على أسهم ذات سيولة كبيرة ونشاط أكبر لم يستمر وتبدل الحال إذ تراجع معظمها تحت عمليات جني الأرباح الكبير.

وعادت بعض الأسهم للصعود بعد هدوء الساعة الأولى، وفي مقدمتها سهم الوطني، الذي وازن الأداء وأخرج المؤشر من ورطة اللون الأحمر، كما ارتفعت عمليات الشراء على أسهم أقل كان أبرزها سهم هيومن سوفت وزين وبنك بوبيان وتجارية لتربح المؤشرات مجدداً خصوصاً السوق الأول.

بينما في الرئيسي تألقت بعض الشركات التي كانت في دوامة جني الأرباح خلال بداية الأسبوع وساهمت أسهم التقدم والعيد وكويتية بدفع مؤشر السوق الرئيسي إلى نمو محدود في الأسهم النشيطة لتكتمل الصورة الإيجابية في الرئيسي من خلال ارتفاع مستوى السيولة وتجاوزها مستوى سيولة السوق الأول للمرة الأولى منذ فترة ثلاثة أشهر تقريباً.

خليجياً، استمر الأداء الإيجابي لكن على وتيرة متقطعة وأقل من جلسة أمس الأول، وربحت 5 مؤشرات خليجية مقابل تراجع مؤشري سوقي أبوظبي وقطر وقاد السعودي الأداء محققاً ارتفاعاً جيداً وبدعم من مكاسب أسعار النفط التي تجاوزت مستوى 75 دولاراً لبرميل برنت مجدداً منتصف جلسة أمس.

استقرار الدولار واليورو وارتفاع الإسترليني

استقر سعر صرف الدولار أمام الدينار، أمس، عند مستوى 0.301 دينار كما استقر سعر صرف اليورو عند مستوى 0.358 دينار مقارنة بأسعار أمس الأول.

وقال بنك الكويت المركزي، في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني، إن سعر صرف الجنيه الإسترليني ارتفع إلى مستوى 0.419 دينار، كما ارتفع الفرنك السويسري إلى مستوى 0.327 دينار، في حين استقر الين الياباني عند مستوى 0.003 دينار.

وقبع الدولار قرب أدنى مستوى في أسبوع بعدما أعاد مسؤولون في مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي من بينهم رئيسه جيروم باول التأكيد على أن اتباع سياسة نقدية أكثر تشديدا ما زال أمرا بعيدا بعض الشيء بعد تحول صوب لهجة تميل إلى التشديد النقدي من جانب المجلس فاجأت السوق الأسبوع الماضي.

وقفز الدولار وتراجعت الأسهم الأسبوع الماضي بعدما فاجأ البنك المركزي الأميركي الأسواق بالإشارة إلى زيادات لأسعار الفائدة في موعد أبكر مما كان يتوقعه المستثمرون في السابق.